الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/EM.7/L.1
23 June 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

اجتماع الخبراء المعني بعمليات الإندماج والشراء:
السياسات الرامية إلى الإكثار ما أمكن من آثار
الاستثمار الدولي الايجابية والإقلال كذلك من آثاره
السلبية المحتملة

جنيف، ١٩-٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

عمليات الاندماج والشراء: السياسات الرامية إلى الإكثار ما أمكن من آثار الاستثمار الدولي الايجابية والإقلال كذلك من آثاره السلبية المحتملة

نتائج اجتماع الخبراء

١- قام اجتماع الخبراء المعني بعمليات الاندماج والشراء: السياسات الرامية إلى الاكثار ما أمكن من آثار الاستثمار الدولي الايجابية والاقلال كذلك من آثاره السلبية المحتملة بمناقشة مجموعة من القضايا كي تنظر فيها لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك.

اتجاهات عمليات الاندماج والشراء ودوافعها وأداؤها

٢- لقد سجلت عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود زيادة كبيرة في البلدان المتقدمة وأخذت تكتسب الآن أهمية في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وهي تشتمل على طائفة واسعة من القطاعات والشركات، ومنها الشركات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ومن المرجح أن يتواصل نمو هذه العمليات، حيث إن سوقاً عالمية للشركات قد أخذت تظهر.

٣- ومن العوامل المحفزة لعمليات الشراء والاندماج ما يتمثل في السعي إلى تحقيق الكفاءة وأوجه التآزر، والوصول إلى الأسواق، واكتساب القوة السوقية والأصول الاستراتيجية (وهذه تشمل، في ما تشمله، قوة عمل تتوافر لديها أنواع معينة من المهارات، وتكنولوجيا محددة أو علامات تجارية محددة). ولكن عمليات الاندماج والشراء تتم، قبل كل شيء، بدافع الرغبة في التحرك بسرعة تحت الضغوط التي تفرضها الأسواق من أجل تحقيق النمو وتحسين القدرة على المنافسة. وقد أفضت التغيرات في البيئة العالمية (تحرير التجارة والتمويل والاستثمار فضلاً عن التغيرات التكنولوجية) إلى ظهور حالة تيسر عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. وهذا التفاعل بين هاتين المجموعتين من القوى - العوامل المحفزة على مستوى الشركات والتغيرات الاقتصادية الكلية - هو الذي يساعد في تفسير حدوث الموجة الأخيرة من عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، وهو الذي سيفضي على الأرجح إلى استمرار نمو هذه العمليات في المستقبل.

٤- وعلى الرغم من المعدل العالي المتصور لحالات تعثر الشركات من حيث زيادة قيمة الأسهم والعوائد المالية، فإن عمليات الاندماج والشراء يمكن أن تحقق فوائد أخرى للشركة، مثل تحسين المركز الاستراتيجي الطويل الأجل الذي يتسم بأهمية بالنسبة لتأمين بقاء الشركة. ومن العوامل التي تسهم في نجاح عمليات الاندماج والشراء ما يشمل الادماج السليم للموارد البشرية والمنافع الاقتصادية المتبادلة لصالح الشركات المعنية.

الأثر على تنمية البلد المضيف

٥- أشير إلى الآثار الايجابية المحتملة التالية: التدفقات الرأسمالية الفورية الوافدة؛ والاستثمارات الجديدة التي تتسم بطابع فوري أو بطابع المتابعة وما ينشأ عنها من فرص عمل جديدة؛ والمحافظة على فرص العمل عند إنقاذ الشركات المتعثرة التي يتم شراؤها أو تمكين الشركات المشتراة من النمو؛ والنقل الفوري للتكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات، والمهارات الإدارية وغيرها من المهارات، مما يفضي إلى تحسين القدرة التنافسية؛ ونقل مهارات التسويق؛ وتحسين إدارة الشركات؛ والوصول إلى الأسواق العالمية والاندماج فيها وزيادة الصادرات؛ وإعادة هيكلة الشركات والصناعات؛ والأخذ بمنظور أطول أجلاً لتنمية الصناعات؛ وزيادة الكفاءة والانتاجية وتحسين نوعية الخدمات؛ وزيادة الايرادات الضريبية والايرادات الناشئة عن عملية الخصخصة.

٦- وتم تحديد التحديات المحتملة التالية: الانخفاض الفوري لمستوى العمالة؛ وزيادة التركز؛ وتناقص المنافسة؛ وعدم الإضافة إلى رصيد رأس المال في وقت الدخول؛ واحتمال التسعير المنخفض للأصول المباعة لأسباب منها مثلاً الافتقار إلى الخبرة الفنية؛ وتقلص أسواق الأوراق المالية المحلية؛ وإقصاء المؤسسات المحلية المتنافسة، وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وخسارة العلامات التجارية المحلية؛ وتكاليف التحكيم؛ وزيادة السيطرة الأجنبية على اقتصاد البلد المضيف؛ وهو أمر يثير القلق بصفة خاصة في القطاعات التي تعتبر ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للبلد.

٧- ويشكل إطار السياسة العامة الاقتصادية ومستوى تنمية البلد عاملين رئيسيين. ومن العوامل الأخرى ذات الصلة بتأثير عمليات الإندماج والشراء: ما إذا كان يؤخذ بمنظور قصير أو طويل الأجل إزاء تقييم الآثار؛ والظروف العادية أو الاستثنائية (مثل برامج الخصخصة أو الأزمات المالية) التي تحدث فيها عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود؛ ودوافع المستثمر (مثل السعي إلى ايجاد الأسواق مقابل السعي إلى تحقيق الكفاءة)؛ وحالة المؤسسة المشتراة؛ ومدى توافر البدائل فيما يتعلق بطرائق دخول الاستثمار.

اعتبارات السياسة العامة

القضايا العامة

٨- بالنظر إلى أن زيادة الاستثمار ليست غاية بذاتها، فقد تبين لبعض البلدان أن التأثير الايجابي يتوقف على جملة أمور منها توافر السياسات الاقتصادية السليمة، والمستوى المناسب من النشاط الحكومي، والإطار التنظيمي، وسياسة المنافسة.

٩- ولا توجد لدى بعض الحكومات سياسات محددة فيما يتصل بعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود.

١٠- إن استجابات السياسة العامة لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفيما بين الشركات الكبيرة قد تكون متفاوتة. فبعض الحكومات تشجع عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل تسهيل حصولها على التمويل الأجنبي وتحسين قدرتها التنافسية.

١١- وفي مجال الخصخصة، حافظ بعض البلدان على "حصص ذهبية"، وسعت هذه البلدان إلى الحصول على التزامات من المستثمرين الأجانب الاستراتيجيين فيما يتصل بزيادة الاستثمارات. وعندما يتم الحصول على هذه الالتزامات، كثيراً ما تجري عملية موازنة بين السعر الأولي للأصول التي ستباع وبين هذه الالتزامات.

١٢- وقد قامت بلدان بإعادة هيكلة قطاعها العام كبديل لعملية الخصخصة.

١٣- وتوجد لدى بعض البلدان تدابير لمعالجة مشكلة تسريح العمال، مثل تدريب العمال المسرحين وإعادة تدريبهم. ولقد وجد بعض البلدان أنه من المفيد، بسبب هذه الآثار المتصلة بالعمالة (في جملة أسباب أخرى)، التشديد على تحقيق تنمية متوازنة لقطاع الشركات المحلية والأجنبية.

١٤- ويسعى بعض البلدان إلى وضع قواعد في مجال إدارة الشركات.

١٥- وفي حالة عمليات الخصخصة والمبيعات التي تتم في ظروف استثنائية، تبين لبعض البلدان أن سعر الأصول يشكل اعتباراً هاماً ولكنه ليس الاعتبار الوحيد. ففي حالة المبيعات المفاجئة التي تتم في مثل هذه الظروف (بما فيها تلك التي تنطوي على عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود)، وهو ما يحدث مثلاً في حالة الأزمة الاقتصادية، تبين لبعض البلدان أنه من الصعب تحديد الأسعار الصحيحة. كما تبين أنه من المفيد في هذا الصدد الأخذ بمنظور إنمائي واضح وطويل الأجل.

سياسة المنافسة

١٦- وعلى ضوء تزايد عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، يولي عدد من البلدان اهتماماً متزايداً لأهمية قوانين المنافسة والتعاون بين السلطات المعنية بالمنافسة. ولقد تبين لهذه البلدان أن السياسات الرامية إلى المحافظة على التنافس على الأسواق ونشر ثقافة المنافسة إنما تكمل اعتماد وتنفيذ سياسات المنافسة. كما تبين لها أن الأمر يتطلب إيلاء اهتمام خاص للتعاريف السوقية ذات الصلة ولأداء الأسواق وهيكلها.

١٧- ويقوم بعض البلدان بإدماج سياسة المنافسة مع سائر الاهتمامات والشواغل العامة، مع ضمان تنسيق السياسات بين السلطات المعنية بالمنافسة والهيئات التنظيمية لصناعات محددة، ولا سيما في الصناعات الاحتكارية.

١٨- وبالإضافة إلى الاستعراضات الوطنية لعمليات الاندماج، قد يكون التعاون الدولي مفيداً، ولا سيما على المستوى الإقليمي. فعلى سبيل المثال، وبالنظر إلى أن مراقبة عمليات الاندماج تنطوي على تكاليف باهظة، فقد تبين لبعض البلدان أنه من المفيد أن يكون هناك تعاون على المستوى الاقليمي. كما تبين لبعض البلدان أن من المفيد أن يتم تبادل المعلومات بين البلدان المتأثرة بعمليات الاندماج والشراء. وينطوي شكل آخر من أشكال التعاون على اعتماد آليات استعراض مشتركة. كما أشير إلى ضرورة توحيد الحدود الزمنية.

١٩- ولدى استعراض عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، يمكن للبلدان التي هي في وضع يسمح لها بذلك أن تتيح للبلدان النامية المعلومات التي تهمها.

٢٠- ويعتمد بعض البلدان على الشركاء المانحين للحصول على المساعدة التقنية اللازمة لتطوير قوانين هذه البلدان وأطرها التنظيمية في هذا المجال.

قضايا تتطلب المزيد من البحث

٢١- تم تحديد عدد من القضايا التي قد تحتاج إلى مزيد من البحث. فمن المستصوب بصفة خاصة إجراء بحوث فيما يتعلق بالاستثمار التالي للدخول، وما يترتب على السياسات العامة من آثار على التنمية على المستوى الدولي، وتأثير مختلف أنواع عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود على هيكل الأسواق والمجالات الرئيسية للتنمية الاقتصادية. ومن الأمور التي يمكن أن تكون مفيدة في هذا الصدد الحصول على مساهمات من الرابطة العالمية لهيئات تشجيع الاستثمار وغيرها من المنظمات المختصة.

- - - - -